

جريدة الجمهورية 2012/2/23

النسبية المطروحة تخالف الطائف ولا تستقيم بدون قانون عصري للأحزاب ولا تجوز قبل إلغاء الطائفية السياسية.
النسبية المطروحة لا تحقق المناصفة ولا تلك المقترحة في مشروع فؤاد بطرس

"هناك في قانون الإنتخاب كل الحكومة ، كل الدولة ، كل الميثاق (الدستور) بل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك بالقول أنه ليس في البلاد قانون سياسي سواه أو أنه يحتوي كل القوانين السياسية لأنه القانون القالب Loi matrice فالميثاق (الدستور هو المجتمع الساكن ، وقانون الإنتخاب هو المجتمع المتحرك ، قل لي من هم ناخبوكم أقل لك من هي حكومتكم " (Cormenin 1830).

صحيح أن النظام النسبي يسمح بتمثيل الأقلية في كل دائرة إنتخابية.

وقد اعتمده بريطانيا لدورة إنتخابية واحدة في 1867 بعدما تأثر جون ستيوارت بكتابي Thomas Hare الشهيرين عن النسبية الصادرين في العام 1857 و 1859 . وهذا النظام الذي برز لتمثيل الأقلية . كما برز التصويت بالتراتبية الذي يعطي أفضلية لمرشح على آخر وقد طرَحَ هذا النظام في فرنسا Charles Borda الذي تأثر بروسو Rousseau المؤيد لهذا النظام وكان " Borda " عالم بالرياضيات وعالم بالجغرافيا فاقترح أيضاً التصويت لمرشح واحد مهما كانت حجم الدائرة وهذا ما هو معمول به اليوم في اليابان (اليابان دائرة إنتخابية وطنية واحدة) One man one vote أو الأصح القول One person one vote .

أول من تحدث عن النسبية بمفهومها الحالي Victor Considérant في كتيب صدر له عام 1846 وقد تأثر هذا الأخير بالإشتركي Ch. Fourier فبنى نظريته على قاعدتي الإقتراع التقريري Vote délibératif ou décisif والإقتراع التمثيلي Vote représentatif .

ولئلا نغوص كثيراً في نشأة النسبية وتعدد آليات اعتمادها فإننا نلقي الضوء على أهم سيئات هذا النظام المقترح تطبيقه في لبنان ، فهو يدفع نحو التعددية المفرطة ونحو العمل السياسي الفردي أو الإقطاعي بالمعنى السياسي التقليدي لجهة بروز الشخصية أو الفردية في العمل السياسي ، ولا يوجد في هذا النظام منتصر أو مهزوم بالنسبة للمجموعات السياسية لأن هذا النظام يستوعب الجميع على قاعدة " Everybody wins " .

ولا يصلح النظام النسبي بدون وجود نظام حزبي منطور ولا يزيل الخلل الديمغرافي المصطنع في لبنان بين المسلمين والمسيحيين ، بل يحمي تمثيل المجموعات السياسية الصغيرة الحجم . ولا يؤدي غايته في الدوائر الصغرى بل في الدوائر الكبرى. وفي لبنان بمجرد إعتداد دوائر كبيرة فإن المسيحيين سيتهمش صوتهم مع الأغلبية المسلمة من المقترعين . (على سبيل المثال دائرة بعلبك الهرمل المؤلفة من عشرة مقاعد حصد فيها حزب الله في الإنتخابات الأخيرة 110.000 صوت مقابل 17.000 صوت لكامل الأصوات المعارضة ، فإذا اعتمدت النسبية لن تتمكن الأقلية هناك من حصد أكثر من مقعد نيابي واحد) . وبالتالي سيعكس هذا النظام الحجم الديمغرافي للمسيحيين أي أن قدرتهم في إيصال مرشحهم لن تكون أكثر من وجودهم الديمغرافي الذي تقلص جراء مرسوم التجنيس وضيق مساحة الحريات والأوضاع الإقتصادية المتردية لا سيما في زمن الوصاية السورية .

كما لا يصلح هذا النظام المقترح في الدوائر الفردية أو الصغرى ويعطل مفهوم إنتصار الأكثرية في الدوائر المؤلفة من عدة مقاعد ، ويزيد في أعداد الكتل الصغيرة ما يحرم الحياة السياسية من وجود أغلبية متجانسة متضامنة ومن الإستقرار الحكومي .

إن أهم المساوىء التي يترتب عنها تطبيق نظام النسبية المطروح أنه لا يجوز اعتمادها إلى جانب النسبية المقررة أصلاً في المادة /24/ من الدستور التي تقول بأن التمثيل يكون نسبي بين الطوائف والمناطق لذا تعتبر النسبية المقترحة مخالفة لاتفاق الطائف وبالتالي مخالفة للدستور .

وأن اعتماد الصوت التفضيلي لن يستطيع في هذه الحالة من تأمين مصلحة المسيحيين، لأن المعركة تتحدد بمرحلة تشكيل اللوائح . وفي هذه المرحلة تكون المنافسة بين القوة الناجبة الشيعية والقوة الناجبة السنية ، حتى وإن أعطت هذه القوى حليفها المسيحي فرصة لاختيار ممثليه ، إنما لا شيء يضمن أن يستمر ذلك بصورة دائمة .

كما إن تطبيق النسبية عملياً في لبنان قد يؤدي لاحقاً إلى المطالبة بالتمثيل النسبي في الحكومة الأمر الذي سيعطل دور الرئيس ودور الأكثرية النيابية ، وبالتالي يعطل مفهوم النظام البرلماني . (مثلاً حكومة سعد الحريري) التي لم تتمكن من الحكم بسبب نسبية التمثيل فيها .

يعبر النظام النسبي عن الوجود الديمغرافي للمسيحيين بحيث لا يتمكن المسيحيون من إيصال أكثر من 36 % في العام 2013 من النواب بالحد الأقصى باعتبار أن وجودهم الديمغرافي لا يتجاوز هذه النسبة لا بل هو أقل منها .

إضافة إلى ذلك فإن النسبية تفتت الإرادة العامة التي تشعب الخيارات السياسية وتشكل حالة من اللإستقرار في النظام السياسي .

- كما لا يمكن إجراء النسبية على معظم المقاعد وبمعظم الدوائر تقريباً فلا يمكن تطبيق النسبية على معظم المقاعد في بيروت ، وعلى المقعدين العلوي والماروني في عكار وطرابلس وعلى المقعد الأورثوذكسي هناك أيضاً والمقعد الكاثوليكي في عاليه والأرثوذكسي في مرجعيون والدرزي في بعبداء أيضاً والكاثوليكي في المتن إلخ ... وذلك بسبب عدم وجود مقعدين لكل من هذه الطوائف في الدوائر المذكورة ، وبالتالي نكون قد خالفنا مبدأ المساواة وجعلنا بعض النواب منتخبين على أساس النظام النسبي والبعض الآخر منتخبين على أساس النظام الأكثرية .

وإذا طبقنا النسبية كما هي مطروحة فهي ستؤدي في المحصلة الإنتخابية السياسية إلى تثبيت هيمنة الناخب الشيعي على كل المقاعد من غير طائفته التي يهيمن عليها بالإضافة إلى مقاعد الشيعة (كلها تقريباً) باستثناء خسارة مقعد واحد في دائرة بعلبك الهرمل وتبادل مقعد ماروني في جزين مقابل مقعد سني في صيدا . في حين أن تأثير الناخب السني سيتراجع بحدود سبعة مقاعد في بيروت وسبعة مقاعد في الشمال وعليه يبدو أن النسبية المطروحة تشكل لحجم التأثير للناخب السني وتثبيتاً لحجم التأثير للناخب الشيعي وإقراراً غير مباشراً في مناصفة أقرها الدستور ورفضها البعض أو تمسك البعض الآخر بها ظاهرياً ليس إلا .

- وعلى سبيل المثال إذا أقدمت الأكثرية الحاكمة المنتخبة عن طريق النسبية على حل مجلس النواب فإن النسبية ستنتج نفس الطبقة السياسية (لأن النسبية تنتج كل الممثلين الموجودين في الندوة النيابية أصلاً) وهي غير متجانسة إنما كل منها يعبر عن مصلحته الشخصية لذلك سوف نكون أمام مشكلة في تكوين السلطة .

لذلك تأتي النسبية المطروحة (كطرح سياسي) كثوب صمم لغير النظام اللبناني الحالي أو ربما كطرح سياسي يجب أن يسبقه تطور في الحياة الديمقراطية والدستورية والقانونية في خلال تطوير الحياة الحزبية ، الأمر الذي يجعلها إذا ما أخذنا روح النظام اللبناني كمن يقضي حالياً على المناصفة وعلى التمثيل المسيحي الحر .

ولئلا تمضي ولاية رئيس الجمهورية من دون تحقيق أهم ما أقره إتفاق الطائف وهو المناصفة في حين أن النسبية المقترحة من قبل وزارة الداخلية وباعتراف من يؤيدها فإنها لا تؤدي إلى انتخاب أكثر من 50 نائب تقريباً بإرادة الناخبين المسيحيين و40 نائب وفقاً للاقتراح المقدم من لجنة فؤاد بطرس في حين أن الدستور يمنحهم 64 نائب ، فإن هناك أكثر من اقتراح قانوني منها تقسيم الدوائر الانتخابية في كل لبنان على شاكلة الدوائر المعتمدة في الجنوب (بعد فصل دائرة مرجعيون عن دائرة حاصبيا) أو كما هي معتمدة في دوائر بشري وزغرتا والبترون والكورة وجبيل ... فيكون عدد المقاعد في كل الدوائر يتراوح بين 2 و3 و4 كحد أقصى . وهذا التقسيم للدوائر يحقق المناصفة لا سيما إذا ما اعتمدت آلية الانتخاب على أساس One person one vote عندها تتحقق المناصفة بدلاً من طرح مشاريع معقدة وتشوبها شوائب طائفة لسنا في إطار تعدادها لأنها لا تحقق المناصفة وبالتالي تتعارض مع الدستور .
فهل يعقل أن يطرح هذا الطرح بعدما زالت الوصاية السورية في الوقت الذي يجمع معظم اللبنانيين على التمسك بالطائف؟؟؟

وفيما تكون أنهت اللجنة المنبثقة عن اللقاء الماروني في بركي قد أنهت جولتها لاستطلاع الآراء حول اقتراح اللقاء الأرثوذكسي (المرفوض من المسلمين) فإن طرحنا المشار إليه أعلاه الذي لا يملك أحد مبرر لرفضه إلا إذا كان لا يؤمن فعلاً بالمناصفة ، وعليه يقتضي وضعه قيد البحث والتدوال ، لئلا تكون المناصفة مبدأ أقره الدستور لم يحافظ عليه المعنيين به وتمسك به البعض ظاهرياً ليس إلا .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ محاضر في القانون الدستوري